

Distr.
GENERAL

S/1998/838
7 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١١٩٠ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ الذي طلب فيه مجلس الأمن إلي، في جملة أمور، أن أقدم بحلول تاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ تقريرا يتضمن توصيات متعلقة بالدور المقبل للأمم المتحدة في أنغولا، وهو يشمل التطورات الحاصلة منذ تقريره الأخير المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ (S/1998/723).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - نظرا للحالة غير المستقرة في أنغولا، وفي محاولة لاستئناف سير عملية السلام، طلبت من السيد الأخضر الإبراهيمي (الجزائر) أن يزور أنغولا وبعض البلدان المجاورة بصفته ممثلي الخاص لتقييم مختلف جوانب الحالة في البلد ولتقديم المشورة إلي بشأن الإجراءات التي يمكن أن اتخذها. وزار السيد الإبراهيمي أنغولا في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، وسافر إلى ناميبيا، وزمبابوي، وجنوب أفريقيا، وزامبيا في فترة ما بين ٨ و ١٥ آب/أغسطس. وقد حالت الأزمة التي اندلعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون قيام ممثلي الخاص بزيارة كينشاسا.

٣ - وأجرى السيد الإبراهيمي، في أثناء إقامته في أنغولا، مشاورات واسعة النطاق مع الحكومة الأنغولية، والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية)، وكذلك مع أطراف وشخصيات معنية أخرى، لاستعراض حالة عملية السلام الأنغولية، ولاستكشاف سبل ووسائل لتهيئة مناخ يؤدي إلى استئناف حوار مثمر بين الموقعين على بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، وتجاوز الأزمة الحالية.

٤ - وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨ استقبل الرئيس جوسيه ادواردو دوس سانتوس السيد الإبراهيمي، وأعرب عن شعوره بالإحباط وببالغ القلق إزاء المأزق الخطير الذي تردت فيه عملية السلام، نتيجة لعدم امتثال يونيتا لالتزاماتها الرئيسية بموجب بروتوكول لوساكا. وفي محاولة لتحسين المناخ السياسي،

واستجابة لنداء موجه من السيد إبراهيمي، وعد الرئيس دوس سانتوس بحث وسائط الإعلام في لواندا على التقليل من الدعاية المناهضة ليونيتا. وفي اليوم التالي، اجتمع السيد إبراهيمي في اندولو بزعيم يونيتا، السيد جونا سافيمبي الذي أعرب من جديد عن التزامه بعملية السلام، ووعد بأن يوفد من جديد إلى لواندا رئيس وفد يونيتا إلى اللجنة المشتركة. وأكد السيد سافيمبي أن يونيتا نقلت السلطة في زهاء ٢٧٢ بلدة إلى الحكومة، لكن الشرطة الوطنية الأنغولية والقوات المسلحة الأنغولية طردت بأساليب عنيفة جميع إطارات يونيتا وأنصارها من ٢٦٠ من تلك المناطق. وأكد السيد سافيمبي أيضا أن السلطات الأنغولية تعترم تفكيك الهياكل الحزبية ليونيتا وأنها قتلت واعتقلت وعذبت العديدين من أعضاء يونيتا. وكذبت السلطات الأنغولية هذه الاتهامات وأكدت أن يونيتا قامت في الواقع بأمر أعضائها بالانسحاب من تلك المناطق. واتهمت أيضا يونيتا بإعادة احتلال ٩٠ منطقة كانت قد انسحبت منها، وقامت في أثناء عملية الاستيلاء بقتل العديد من أفراد الشرطة الحكومية ومن المسؤولين المحليين الآخرين. وأوضح ممثلي الخاص للسيد سافيمبي الحاجة الملحة للتعاون بصورة تامة في إحلال إدارة الدولة في مناطق اندولو، وبايلوندو، ومونغو، وإنهاريا الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، أعرب السيد إبراهيمي عن الرأي بأن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يونيتا لن ترفع أو تخفض ما لم تف يونيتا بالتزاماتها بصورة كاملة. وحث السيد إبراهيمي قائد يونيتا بقوة على الشروع في إزالة الطابع العسكري لقواتها المسلحة، مما يشكل عنصرا لا غنى عنه من عناصر بروتوكول لوساكا.

٥ - وبعد ذلك ببضعة أيام أجري تخفيض طفيف للدعاية المعادية في وسائط إعلام الدولة الأنغولية، في حين عاد إلى لواندا رئيس وفد يونيتا إلى اللجنة المشتركة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ بعد غياب دام بضعة أشهر. وفي الاجتماع الذي عقده اللجنة المشتركة في ٧ آب/أغسطس، قدمت يونيتا مقترحات جديدة بشأن إحلال إدارة الدولة في المعاقل الأربعة بحلول تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وقدمت الحكومة مقترحا مضادا دعا إلى الإزالة الكاملة للطابع العسكري ليونيتا ونقل قيادتها إلى لواندا وإحلال إدارة الدولة في المناطق الأربع بحلول ٣١ آب/أغسطس. واستنادا إلى هذين المقترحين قام المسؤول المؤقت وقائد قوة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، اللواء سيث كوفي أوبنغ، في إطار التشاور مع ممثلي الدول الثلاث ومقر الأمم المتحدة بنيويورك، بتقديم برنامج أنشطة توفيقية للطرفين حدد فيه تاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أجلا أقصى لنقل السلطة في أندولو، وبايلوندو، ومونغو، وإنهاريا، إلى الحكومة.

٦ - وكان هذا البرنامج يهدف أيضا إلى تحسين المناخ السياسي، من أجل تعزيز حوار حقيقي بين الطرفين، وبخاصة في المناطق التي تم إحلال إدارة الدولة فيها، ولتحقيق استقرار الحالة الأمنية في مختلف أنحاء البلد. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يدعو البرنامج إلى تنفيذ عدد من التدابير العاجلة، بما في ذلك التقليل من الدعاية العدائية؛ وعودة كبار مسؤولي يونيتا إلى لواندا؛ وعودة كل من سلطات الحكم المحلي وموظفي يونيتا إلى المناطق التي غادروها نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية؛ والوقف الفوري لجميع أعمال العنف وتحديد طرائق الإكمال السريع لعملية إزالة الطابع العسكري لقواتها المسلحة. قد أدلت ببيان مرتين بشأن إزالة الطابع العسكري لقواتها المسلحة.

٧ - وقد كان مبعوثي الخاص، أثناء زيارته إلى بلدان المنطقة، قد اجتمع بعدة زعماء، بمن فيهم رئيس وزراء ناميبيا السيد حاجي ج. جينغوب، ورئيس زمبابوي، السيد روبرت موغابي، ونائب رئيس جنوب أفريقيا، السيد تابو امبيكي، ورئيس زامبيا، السيد فريدريك تشيلوباغ، وكبار مسؤوليين آخرين. وفي حين التمس السيد الإبراهيمي آراء قادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذين اجتمع بهم بشأن الحالة في أنغولا فضلا عن دور الأمم المتحدة المقبل في ذلك البلد، فهو قد أبرز لهم ضرورة أن تعزز الجماعة الإنمائية دعمها المباشر لعملية السلام في أنغولا. وأعرب قادة الجماعة الإنمائية عن قلقهم المتزايد بشأن التدهور الخطير للحالة في أنغولا، الذي يمكن أن يعرض للخطر بصورة أكبر الاستقرار في المنطقة، وكذلك عن استعدادهم للنظر في القيام بدور أكثر فاعلية في تسوية الأزمة الحالية. وفي الوقت ذاته، أجمع القادة الذين تحدث معهم السيد الإبراهيمي على دعم استمرار حضور الأمم المتحدة في أنغولا ورأوا أن الأزمة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يرجح أن تؤثر على نحو خطير في الحالة في البلد. وفي حين أدلت حكومة أنغولا بعدة بيانات رسمية أوضحت فيها أسباب اشتراكها في الأحداث الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على طلب من الرئيس لوران - ديزيرييه كابيللا، أصدرت يونيتا بلاغا شجبت فيه هذا التدخل وأكدت أن لها هي أيضا "مصالح تجب حمايتها" في ذلك البلد.

٨ - وقد تفاقمّت الحالة العامة في البلد من جراء الغياب المتواصل لعدة كبار مسؤولين تابعين ليونيتا من العاصمة واستئناف الدعاية المعادية ليونيتا، بعد ذلك، في وسائط الإعلام الجماهيرية في لواندا. كذلك، فإن الإعلان الذي أدلت به قيادة يونيتا في ٢٤ آب/أغسطس فيما يتعلق بوقف "كل تعاون مع البلدان الثلاثة" لأنها متهمّة بالتحيز في عملية السلام، قد تسبب في زيادة التوترات. ومع ذلك، فبالرغم من ذلك البيان، اشترك وفد تابع ليونيتا في اجتماعي متابعة للجنة المشتركة حضرهما ممثلو البلدان المراقبة الثلاثة.

٩ - وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، قررت السلطات الأنغولية تعليق عضوية ممثلي يونيتا في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وفي الجمعية الوطنية، وذلك بسبب عدم امتثال يونيتا لالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا. وينبغي ملاحظة أن الاتصالات بين الحكومة ويونيتا قد توقفت في الواقع على الصعيد المحلي وأصبحت الآن مقصورة على التفاعل في إطار اللجنة المشتركة في لواندا.

١٠ - وفي تطور متصل بذلك، قام السيد جورج فالتين الذي علّقت الحكومة عضويته، مع أعضاء آخرين تابعين ليونيتا في حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، بالإدلاء ببيان صحفي في لواندا بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ جاء فيه أن عددا من كبار أعضاء يونيتا قرروا تشكيل مجموعة بهدف "إضفاء الطابع الديمقراطي" على يونيتا؛ وأنشأت هذه المجموعة الجديدة "قيادة مؤقتة" للحزب وستواصل العمل في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وفي بلاغ مؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أعربت حكومة أنغولا عن دعمها للمجموعة وطلبت من المجتمع الدولي أن يعترف بها. وفي وقت لاحق، قامت المجموعة الجديدة التي أطلقت على نفسها تسمية لجنة تجديد يونيتا، بتعيين قائد جديد لوفد يونيتا في اللجنة المشتركة ليحل مكان السيد ساماكوفا الذي أفيد بأنه غادر لواندا في طريقه إلى لشبونة. وتطلب اللجنة المنشأة حديثا، كذلك، أن يتم بمشاركتها عقد اجتماع عاجل للجنة المشتركة. وفي تلك الأثناء تلح الحكومة على أن بعثة مراقبي

الأمم المتحدة ينبغي أن تنهي اتصالاتها بالسيد سافمبي، وقد حذرت الأمم المتحدة من التكثيف المحتمل للعمليات العسكرية في جميع أنحاء أنغولا.

١١ - وفي تلك الأثناء، قررت تعيين السيد عيسى ب. ي. ديارو (غينيا) ممثلاً خاصاً لي لأنغولا. وقد كان السيد ديارو، الذي وصل إلى لواندا في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، قد التحق بي في دوربان، جنوب أفريقيا، في ٣١ آب/أغسطس، لحضور مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز.

١٢ - وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة، قمت بإجراء مناقشات مستفيضة بشأن الحالة في أنغولا مع الرئيس دوس سانتوس وزعماء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وكذلك مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد أكد رئيس أنغولا من جديد التزامه ببروتوكول لوساكا، لكنه أعرب بقوة عن استيائه للمأزق الخطير الحالي الذي نتج عن عدم امتثال يونيتا لالتزاماتها بموجب البروتوكول. وقد ساور زعماء الجماعة الإنمائية بالغ القلق إزاء تفاقم الأزمة وإمكانية اتساع نطاقها ليشمل البلدان المجاورة. وأكد معظمهم استعدادهم لزيادة دعمهم لإحلال السلام من جديد في أنغولا ولتنفيذ بروتوكول لوساكا تنفيذاً كاملاً. كما أن قادة الجماعة الإنمائية، الذين كان من المتوقع أن ينظروا في القضية الأنغولية في اجتماعهم في فيكتوريا فالز، زمبابوي، في ٧ أيلول/سبتمبر، دعوا إلى الإبقاء على حضور الأمم المتحدة في أنغولا لمساعدة شعبها في تعزيز المصالحة الوطنية.

ثالثاً - الجوانب العسكرية والمتعلقة بالشرطة

١٣ - في تلك الأثناء، ظلت الحالة الأمنية في البلد شديدة التوتر. فقد واصلت قوات يونيتا تهديد مواقع القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية في مقاطعات ويجي، وكوانزا الشمالية، ومالانجي، ولواندا الشمالية، ولواندا الجنوبية، وموكسيكو، وبييه. فضلاً عن ذلك يبدو أن قوات يونيتا شرعت في حملة منتظمة لاستعادة السيطرة على بعض مناطق معادن الألماس وهاجمت مستوطنات في مقاطعتي مالانجي ولواندا الشمالية. وفي وقت لاحق، شنت قوات الحكومة هجمات مضادة وهي تؤكد أنها استعادت السيطرة على مناطق عديدة بعد قتال مكثف. وتؤكد الحكومة أيضاً أن مدنيين عديدين قتلوا نتيجة لهذه العمليات التي بدأتها يونيتا في ٧ آب/أغسطس. وفي حين منعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة من زيارة المناطق المتضررة بحجة الخوف على سلامة أفرادها، فإن الأفرقة الميدانية للبعثة في منطقتي لوزامبا ومالانجي أفادت بأن بعض الجنود الجرحى التابعين للقوات المسلحة الأنغولية قد تم إجلاؤهم إلى لواندا.

١٤ - وفي هذه الأثناء، استمر وصول تعزيزات القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية إلى هاتين المنطقتين الحيويتين. وبالإضافة إلى تعزيز مناطق معادن الألماس أفيد إلى أن هذه التعزيزات قامت بزرع حقول ألغام وقائية حول مواقعها في مدن لوينا، وساوريمو، ومالانجي، وكيباكسي، وويجي، وكويتو. ومن جهة أخرى تواصل بعثة المراقبين الإبلاغ عن نشاط مكثف لزرع الألغام تقوم به يونيتا وكذلك عن هجمات وكماثن عديدة تقوم بها القوات "المتبقية" ليونيتا ضد السكان المدنيين والمسؤولين المحليين

للحكومة. وقد واصل الطرفان تجميع قواتهما في مواقع استراتيجية أخرى، وشوهدت تحركات كبرى لقوات الحكومة في مناطق على طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحتمل أن تكون لهذه التحركات علاقة بعمليات القوات الحكومية في ذلك البلد.

١٥ - إن تصعيد التوترات في أنغولا قد أضر على نحو خطير بأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة. بيد أن البعثة واصلت قدر المستطاع رصد الحالة العسكرية والأمنية والتحقيق في الادعاءات، رغم عدم توفر التعاون على أرض الميدان والقيود المفروضة على حرية تنقل أفراد شرطة الأمم المتحدة ومراقبيها العسكريين. ويتعين على الأفرقة الميدانية للأمم المتحدة التي تم نقلها حديثاً أن تعمل أساساً على الدوريات الجوية أو الأرضية التي تنظم تحت حراسة قوات الأمم المتحدة. وفي ضوء العدد الكبير من الكمائن وزرع الألغام الذي تم حديثاً، اتخذت تدابير حمائية إضافية لكفالة أمن أفراد الأمم المتحدة، وهي تشمل فرض قيود فيما يتصل بحرية التنقل على الطرق. وفي الوقت ذاته واصلت بعثة المراقبين، حيثما أمكن ذلك، تقديم مساعدتها في المقاطعات لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها، بغية تمكينها من إنجاز المهام الإنسانية الأساسية. ويتألف الآن قوام العنصر العسكري للبعثة من مجموع ٧٢٤ فرداً، بثلاث سرايا للمشاة (٤١٤ فرداً)، ووحدات لطائرات هليكوبتر، والخدمات الطبية، والاتصالات، و ٩٠ مراقباً عسكرياً، و ٤١ من ضباط الأركان. ويتألف حالياً قوام عنصر الشرطة المدنية من ٤٠١ مراقباً.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٦ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ازداد تفاقم حالة حقوق الإنسان، ونتج عن زيادة العمليات العسكرية ارتفاع عدد الانتهاكات المبلغ عنها لحقوق الإنسان، ولا سيما في مقاطعتي لواندا الشمالية ومالانجي. وشملت هذه الانتهاكات حالات الإعدام دون محاكمة فضلاً عن الهجمات العديدة ضد السكان المدنيين والمسؤولين المحليين. وقد شكّل التقتيل الجماعي لما لا يقل عن ١٠٥ أشخاص وجرح العديد من سكان مستوطنة تعدين في بولا (مقاطعة لواندا الشمالية) من جانب أشخاص مجهولي الهوية في ٢١ تموز/يوليه أخطر حادثة، وما زالت قيد التحقيق من جانب بعثة المراقبين. أما الهجومان على كامبو - سونجينجي وكوندا - ديا - بازي في مالانجي اللذان شنهما أشخاص مسلحون في ٧ و ٨ آب/أغسطس فقد نتج عنهما قتل أشخاص عديدين أعدم منهم تسعة أشخاص على الأقل دون محاكمة كان من بينهم ثلاثة أجانب. وتسببت الهجمات المسلحة في زيادة تدفق الأشخاص المشردين داخليا الذين تعرض بعضهم لمزيد من الأذى والمضايقة، بما في ذلك سرقة ممتلكاتهم، من جانب عناصر مسلحة تابعة للطرفين.

١٧ - واستمر ورود ادعاءات شتى بارتكاب إساءات في حق جنود يونيتا المسرحين ومسؤولي يونيتا ومن يعتقد أنهم متعاطفون معها. وفي مقاطعات كوانزا الشمالية وويغي ولوندا الجنوبية وبييه، على وجه الخصوص، واصلت البعثة التحقيق في الاعتقالات العشوائية وعمليات التعذيب والتحرش، بل وفي حالات "الاختفاء" والوفاء في الحجز عقب الاعتقال. كما تم الإبلاغ عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في إطار استئناف الجانبين جهود التجنيد في أنحاء كثيرة من البلد. غير أن عدم التمكن من الوصول إلى المناطق

الواقعة تحت سيطرة يونيتا جعل من المتعذر تماما التحقيق في الادعاءات المنسوبة ليونيتا، كما حال دون بحث كيفية تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

١٨ - وفي الوقت نفسه، توالى نظر المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في اجتماعات اللجنة المشتركة، التي أكدت، في مناسبات عدة، على ما لتعزز الجهاز القضائي من أهمية، حتى في الفترة الحالية العصيبة. كما رحبت اللجنة المشتركة باستعداد المعنيين ورغبتهم في العمل مع البعثة في هذا المجال الهام.

خامسا - الجوانب الإنسانية

ألف - الإغاثة وإعادة التأهيل

١٩ - كان للمأزق السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية والكوارث الطبيعية أثر بالغ على الحالة الأمنية في أنغولا، مع تزايد عدد السكان المنكوبين يوميا. فمنذ مطلع عام ١٩٩٨، تجاوز عدد المستجدين من الأشخاص المشردين داخليا، ممن تم تسجيلهم، ١٤٢ ٠٠٠، منهم ١٠٨ ٠٠٠ تلقوا المساعدة من المجتمع الإنساني. ويقدر العدد الإجمالي لقدامى الأشخاص المشردين داخليا والمستجدين منهم بـ ١,٣ مليون شخص. ونزوح السكان المدنيين يحدث في مناطق لم تنكب من قبل، ومنها مقاطعات كوانزا الجنوبية وناميبي وكونيني. ومن غير المحتمل أن تتحسن الحالة الإنسانية الراهنة بسرعة، لأن هؤلاء المستجدين من الأشخاص المشردين داخليا قد أرغموا على ترك مواطنهم الأصلية دون أن يأخذوا معهم أمتعتهم وأدواتهم وبذورهم. ونتيجة لذلك، لن تتمكن غالبية الأشخاص المشردين داخليا من زراعة المحاصيل خلال الموسم الزراعي الحالي، مما يعمل على إطالة أمد الحلقة المفرغة من الاعتماد على المساعدة الإنسانية.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن آلافا مؤلفة من أفراد الشعب الأنغولي قد فروا إلى بلدان زامبيا وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة. وفي الوقت نفسه، أدى النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا إلى تدفق عدد من الكونغوليين إلى المناطق الشمالية من أنغولا.

٢١ - كما أن تفشي وباء التهاب السحائي - الذي ورد ذكره في تقرير السابقي المقدم إلى المجلس (S/1998/723) - لم يتم احتواؤه، حيث ينتشر حاليا بسرعة. كذلك، فإن عدم التمكن من الوصول إلى السكان المنكوبين - خاصة في مقاطعات مالانغي وبييه وأوامبو - قد حال دون تمكن المجتمع الإنساني من القيام بحملات تحصين فعالة ومن توفير المساعدة الطبية الفورية. وإضافة إلى ذلك، تسببت قلة الأمطار في المراحل الحاسمة من نمو المحاصيل في حدوث جفاف شديد وفي تلف المحاصيل، الأمر الذي يهدد السكان المدنيين بالجوع في مقاطعتي كونيني وكواندو - كوبانغو الجنوبيتين.

٢٢ - وعلى الرغم من أن اللوازم الطبية والمخزونات الغذائية المتوفرة لدى المجتمع الإنساني تكفي لتلبية الاحتياجات الراهنة، فإن الحجم الفعلي للمساعدة الإنسانية المقدمة قد تقلص بسبب حالة انعدام الأمن

السائدة. ذلك أن الهجمات العشوائية العديدة التي شنت مؤخرا على المدنيين وعمال الإغاثة قد حدت بالبعثة إلى توصية وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتقييد تحركاتها والبقاء معظم الوقت في عواصم المقاطعات. وبالتالي، حدث نقصان كبير في قدرة المنظمات الإنسانية على مساعدة المحتاجين. كذلك، فإن تقليص عدد الوحدات العسكرية للبعثة قد أسفر عن حدوث انخفاض آخر في الأنشطة الإنسانية الكثيرة التي كانت البعثة ترافقها فيما مضى. وبالنظر إلى تأزم حالة انعدام الأمن وضرورة حماية موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فمن المهم أن تواصل وحدات المشاة التابعة للبعثة، قدر الإمكان، مرافقة العمليات الإنسانية الحيوية.

٢٣ - كذلك، فإن استمرار البرامج الإنسانية في أنغولا مهدد بسبب الاستجابة الهزيلة للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٨ ولاليات التمويل الأخرى. إذ أن التبرعات المعلنة والتبرعات المقدمة لا تمثل، في مجملها، إلا ٣٦,٩ في المائة من مبلغ الـ ٩١ مليون دولار الذي التمس تقديمه. ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ليس لديها من الموارد ما يكفي لدعم برامجها الطويلة الأجل، ومنها نقل شحنات المعونة الإنسانية، وتقديم الدعم لما يربو على مليون واحد من الأشخاص المشردين داخليا، فضلا عن تنفيذ برامج صحية وتغذوية لصالح الفئات الضعيفة. كما أن بعض المنظمات الإنسانية، مثل المنظمة الدولية للهجرة، تنظر في أمر إنهاء عملياتها في أنغولا. ومن الأهمية بمكان أن يواصل مجتمع المانحين المساهمة بسخاء في البرامج التي تنفذ داخل البلد من أجل توفير الدعم، في هذا الوقت الحرج، لا للسكان المدنيين المحتاجين فحسب، وإنما كذلك لعملية السلام ككل.

باء - إزالة الألغام

٢٤ - لتدهور الأوضاع الأمنية أثر سلبي على أنشطة العمل لإزالة الألغام في معظم أنحاء البلد. فالتقيود المفروضة على حرية تنقل الموظفين الدوليين وسلطات الحكم المحلي قد أدت إلى توقف جميع عمليات إزالة الألغام في مقاطعات مالانغي وأوامبو وموشيكو. وقد تم سحب جميع ألوية إزالة الألغام، حيث تتركز حاليا في مناطق قريبة من عواصم المقاطعات. وعلى الرغم من خطورة المشكلة الإنسانية الناجمة عن زيادة أنشطة زرع الألغام، ينبغي بذل جهود من أجل تسجيل حقول الألغام بصورة سليمة، طبقا للقواعد الدولية، لتيسير الكشف عن الألغام عندما تسمح الظروف بذلك.

سادسا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٢٥ - لم تطرأ تغييرات هامة على الصعوبات التي تواجهها أنغولا في مجال الاقتصاد الكلي. فما زال ارتفاع مستوى التضخم، والارتفاع الزائد في قيمة العملة، والعجز المالي، تمثل كلها مشاكل حادة تواجه البلد. ولا تزال أسعار السلع والخدمات مرتفعة بصورة حادة بالنسبة للمستهلك العادي. وهناك احتمالات كبيرة بأن يبدأ التضخم، مرة أخرى، في الازدياد بسرعة. وما زالت الهوة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية تتسع، مما يعمل على تشييط الانتاج المحلي وإيجاد أوضاع تستخدم فيها العملات الأجنبية، جنبا إلى جنب مع العملة المحلية، في المعاملات المالية الرسمية والخاصة كذلك.

٢٦ - ومن جهة أخرى، ما زالت المشاكل الاقتصادية تتفاقم بفعل هبوط أسعار النفط في السوق العالمية، الأمر الذي يمس بالأداء العام للاقتصاد وبالموارد المالية للحكومة. وبالنظر إلى الوضع العسكري غير المستقر، فإن القطاع الاجتماعي هو أكثر القطاعات تضرراً من التخفيضات في النفقات العامة. وعلاوة على ذلك، يتزايد عدد الأنغوليين الذين يعانون نقص الخدمات الاجتماعية، مع استمرار ارتفاع نسبة البطالة. ونتيجة لذلك، يزداد انتقال القوة العاملة إلى القطاع غير الرسمي.

٢٧ - وقد شرعت الحكومة في إجراء سلسلة من المشاورات مع صندوق النقد الدولي بهدف تمكين الصندوق من مراقبة برنامج الحكومة المتوسط الأجل لتثبيت استقرار الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي قد يعمل إرساء الأساس لعمليات مقبلة للصندوق في أنغولا. كما أن الجهات المانحة تنادي الحكومة بتنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي. ولا تزال أنغولا تتلقى المساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برامج بناء القدرات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وتوجيه الاقتصاد.

سابعاً - الجوانب المالية

٢٨ - بينت في تقرير المؤرخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ (A/52/799/Add.1) أن الميزانية المقترحة لاستمرار عمل البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ تقدر بمبلغ إجماليه ١٤٠,٨ مليون دولار، أي ما يعادل مبلغاً شهرياً إجماليه ١١,٧ مليون دولار. وإلى حين تقديم توصيات أخرى بشأن وجود الأمم المتحدة في أنغولا بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٨/٥٢ جيم المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، مبلغاً أولياً إجماليه ٤٣,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل مبلغاً شهرياً إجماليه ١٠,٩ ملايين دولار، للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢٩ - ومن ثم، فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، حسب التوصية الواردة في الفقرة ٣٧ أدناه، فسوف تلتزم بقية الاحتياجات اللازمة لاستمرار عمل البعثة، على النحو الوارد في تقرير المؤرخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨، من الجمعية العامة في الجزء العادي من دورتها الثالثة والخمسين.

٣٠ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، عن الفترة المنقضية منذ بدء عمل البعثة وحتى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، ١٣٠,٢ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع لجميع عمليات حفظ السلام، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، ٨١٤,٦ مليون دولار.

ثامناً - ملاحظات

٣١ - على الرغم من قرار مجلس الأمن ١١٩٠ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، يتضح أن الحالة في أنغولا آخذة في التدهور. ومن الجلي أن حالة الركود الراهنة التي وصلت إليها عملية السلام هي، أساساً،

نتاج مفاوضات يونيتا المستمرة في الوفاء بالتزاماتها الرئيسية المقررة بموجب بروتوكول لوساكا. ورغم الجهود المضنية التي بذلها مبعوثي الخاص، السيد الإبراهيمي، بالتعاون مع البعثة ودول المراقبة الثلاث وغيرها من الحكومات المعنية، بما فيها حكومات المنطقة، إزدادت التوترات بين الحكومة ويونيتا بشكل حاد، ويبدو أن الطرفين يستعدان للدخول في مواجهة.

٣٢ - أما النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية فقد أضاف بعدا جديدا للأزمة وزاد من تعقيد الحالة في أنغولا، وعلى نحو ما يتبين من الزج بوححدات عسكرية أنغولية في ذلك البلد. فضلا عن ذلك، فإن القرار الذي اتخذ مؤخرا بوقف أعضاء يونيتا في الحكومة والجمعية الوطنية عن العمل إنما يشير شكوكا قوية في احتمالات تحقيق مصالح وطنية لا يمكن بدونها إقرار سلام دائم.

٣٣ - والأمم المتحدة تواجه معضلة كبرى. فبمساعدة المجتمع الدولي، تحقق الكثير في أنغولا خلال الثلاث سنوات ونصف السنة الماضية، لا يفوتنا التنويه إلى أن البلد قد تمتع فيها بفترة من السلام النسبي. ومع ذلك، فإذا استمرت حالة انعدام الأمن المستشرية الراهنة، فسوف تضطر الأمم المتحدة إلى زيادة تخفيض وجودها في أنغولا. وعلاوة على ذلك، فإن البعثة لن تتمكن من البقاء في أنغولا في حالة نشوب مواجهة عسكرية كبرى أو إذا استمر الطرفان، وخاصة يونيتا، في عدم تنفيذ مهامهما غير المنجزة المقررة بموجب بروتوكول لوساكا، بما في ذلك تجريد قوات يونيتا من الصفة العسكرية تماما، وإحلال إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، ونزع سلاح السكان المدنيين، وتنفيذ عملية إحلال ديمقراطية حقة.

٣٤ - وكما بيّن مبعوثي الخاص للجانبين خلال زيارته لأنغولا والبلدان المجاورة، فإن من اللازم اتخاذ عدد من الخطوات العاجلة لاستعادة عملية السلام والتعجيل باتمامها. وتتضمن هذه الخطوات الوقف الفوري للعمليات العسكرية، وتقليل حملات الدعاية المعادية، واستئناف التعاون بين الحكومة ويونيتا على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن الجلي أن هذا الأمر سييسر لو أن سلطات الحكومة المحلية ومسؤولي يونيتا عادوا إلى المناطق التي تركوها مؤخرا. ويتعين على الطرفين أيضا أن يلتزما بكبح أعمال العنف.

٣٥ - وفي الوقت ذاته، يتعين على يونيتا أن توافق على استكمال بسط إدارة الدولة، بما في ذلك في أندولو وبابلوندو ومونغو وناريا. كما أن على يونيتا أن توافق على تسريح قواتها "المتبقية" دون إبطاء، وأن تتحول إلى حزب سياسي فعال. ومن جهة أخرى، فإن على الحكومة أن تهئ مناخا سياسيا وأمنيا فعليا، لا تجد فيه يونيتا مبررا لخشيتها من عواقب تحولها إلى حزب سياسي حقيقي. وأود أنؤكد هنا أن هذه الشروط يجب ألا تفسر على أنها اقتراح بإعادة التفاوض على بروتوكول لوساكا، وإنما على أنها تأكيد جديد على ضرورة احترام نص وروح هذا الاتفاق احترامًا تامًا وصادقًا.

٣٦ - كما ينبغي التأكيد، في هذا الصدد، على أن المجتمع الدولي - ولو أنه متفهم للدعاءات الداعية إلى أن يكون الملعب السياسي مستويا وأن تكون المصالحة الوطنية حقيقية - لا يمكنه قبول استمرار مطالبة يونيتا بالإبقاء على عناصرها المسلحة والسيطرة على أنحاء من البلد. فالمصالحة الوطنية لا يمكن أن

تتحقق إلا عن طريق احترام سيادة القانون وتقديم تنازلات من الجانبين. إذ لا يمكن لها أن تتحقق عن طريق تدابير مائعة أو مفاوضات أو عود كاذبة.

٣٧ - بهذه الروح، أطلب إلى الحكومة ويونيتا أن تمتنعا عن القيام بأي عمل يكون من المرجح أن يزيد من تعقيد الحالة العسيرة بالفعل في البلد. وأود أيضا أن أذكر الحكومة بمسؤوليتها عن كفالة أمن جميع أعضاء يونيتا في لواندا والمواقع الأخرى الخاضعة لسلطة الحكومة. في تلك الأثناء، ونظرا لما يسود كافة أنحاء البلد من انعدام للأمن، وجهت تعليماتي لبعثة المراقبين لكي تزيد من تعديل عملية انتشارها على أرض الميدان؛ وأنا أحث الطرفين على ضمان أمن جميع أفراد بعثة المراقبين والأفراد الدوليين الآخرين العاملين في أنغولا.

٣٨ - وفي ضوء ما سبق، أعتقد أن المجتمع الدولي، في الظروف الراهنة، ينبغي أن يمنح الطرفين الأنغوليين فرصة إضافية لاستئناف عملية السلام. وهناك أيضا حاجة لوقت إضافي لتمكين ممثلي الخاص من أن يستكشف مع الحكومة ويونيتا سبل ووسائل فعالة للتغلب على المصاعب الحالية. وقد أوعزت لممثلي الخاص بأن يجري مشاورات عاجلة في هذا الصدد مع جميع الأطراف المعنية. وعلى هذا الأساس اقترح تمديد فترة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، على أن يكون مفهوما أن مجلس الأمن سيُجري استعراضا شاملا للحالة بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٣٩ - وإذا ما بدا، في وقت إجراء استعراض تشرين الثاني/نوفمبر، أنه لم يتم تحقيق أي تقدم هام صوب امتثال الطرفين للالتزامات كل منهما بموجب بروتوكول لوساكا، فإن بعثة المراقبين ستفيد بذلك بصدق وستحدد بوضوح المسؤولين عن استمرار الورطة. وسوف يتعين عندئذ على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات اللازمة. وفي هذه الحالة سوف يتم تعجيل خفض قوام بعثة المراقبين بغية إقفالها بحلول أوائل شباط/فبراير ١٩٩٩. بيد أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا سيسمح لها بالنهوض بولايتها إذا ما حقق الطرفان تقدما حاسما بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى ذلك فإذا بدا، في ضوء التشاور مع الحكومة ويونيتا، أن موارد إضافية ستلزم لتمكين البعثة من أداء مهامها المتبقية بفعالية، فإنني لن أتردد في تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن إعادة تشكيل البعثة، حسب الاقتضاء.

٤٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لقائد قوة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، اللواء سيث كوفي أوبنغ الذي عيّن مسؤولا مؤقتا عن البعثة وأدى واجباته على نحو ممتاز في أثناء فترة كانت من أعسر فترات عملية السلام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لممثلي والمستشار الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد برهانو دينكا الذي انضم بصورة مؤقتة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بوصفه مستشارا سياسيا أقدم، وكذلك لجميع أفراد البعثة وموظفي برامج الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية، على ما أبدوه من شجاعة وتضامن في أداء مهامهم. وغني عن الذكر أنني أثق من أن الحكومة ويونيتا ستقدمان لممثلي الخاص الجديد كل التعاون والدعم اللازمين لتمكينه من مساعدة الطرفين في تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات
المقدمة حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

المرفق (تابع)

المراقبون العسكريون	مراقبو الشرطة المدنية	ضباط الأركان ^(١)	الجنود	المجموع الكلي
الاتحاد الروسي	٣	-	٣	١٠٦
الأرجنتين	-	١٥	-	١٥
الأردن	٣	٢٦	-	٢٩
إسبانيا	-	١٤	-	١٤
أوروغواي	٣	٣٠	٣	٣٦
أوكرانيا	٣	٥	١	٩
باكستان	٣	-	١ ^(ب)	٤
البرازيل	٤	١٣	٢	١٩
البرتغال	٤	٤٧	٤	١٣٥
بلغاريا	٣	٢٠	-	٢٣
بنغلاديش	٣	١٨	١	٢٢
بولندا	٤	-	-	٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	٣	-	٣
رومانيا	-	-	٤	١٤٢
زامبيا	٣	٢٣	٨	٣٤
زمبابوي	٣	٢٢	٤	٢٩
سلوفاكيا	٣	-	-	٣
السنغال	٤	-	-	٤
السويد	٣	١٩	-	٢٢
غامبيا	-	٤	-	٤
غانا	٣	٦	-	٩

المرفق (تابع)

المراقبون العسكريون	مراقبو الشرطة المدنية	ضباط الأركان ^(أ)	الجنود	المجموع الكلي
غينيا - بيساو	٢	٤	-	٦
فرنسا	٣	-	-	٣
الكونغو	٢	-	-	٢
كينيا	٣	٦	-	٩
مالي	٣	٢٤	-	٢٧
ماليزيا	٤	٢٥	-	٢٩
مصر	٣	١٩	-	٢٢
ناميبيا	-	-	١٣٨	١٤٠
النرويج	٣	-	-	٣
نيجيريا	٤	٢١	-	٢٥
نيوزيلندا	٣	-	-	٣
الهند	٥	١٧	١٣٨	١٦٨
هنغاريا	٣	٨	-	١١
المجموع	٩٠	٣٨٨	٥٩٤	١ ١١٣

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) إخصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام.
